بعد ثلاثة أسابيع متتالية من التراجع

«بيان للاستثمار»: استمرار الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح المتركزة على الأسهم القيادية

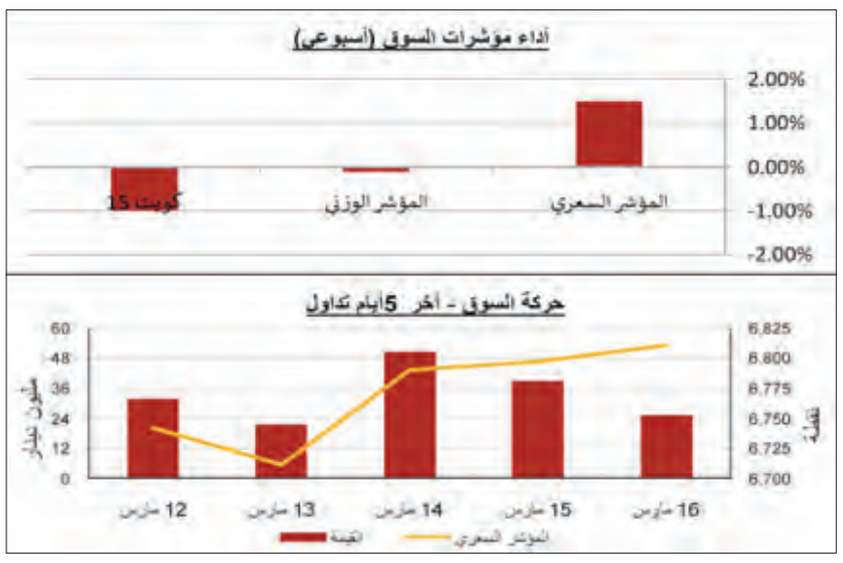

أداء مؤشرات السوق

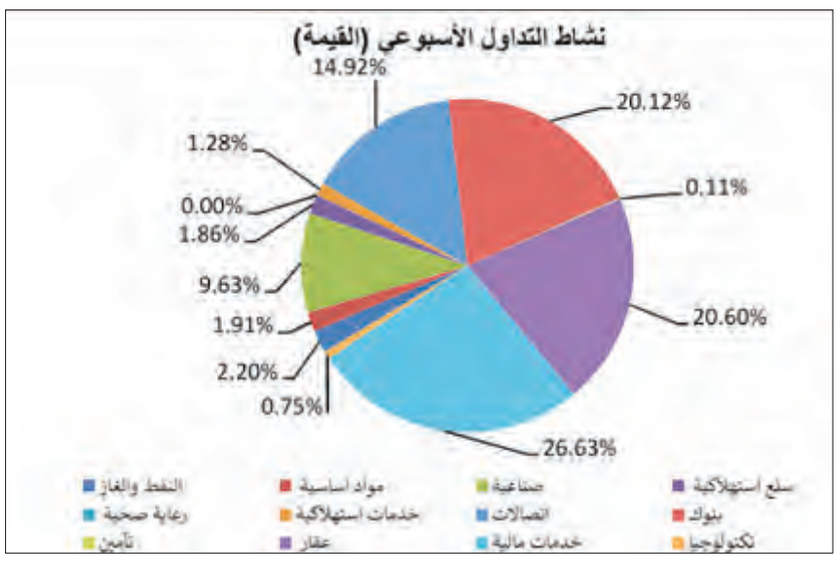

نشاط التداول الأسبوعي

◆ استمرار غياب المحفزات الإيجابية التي من شأنها أن تسهم في تحفيز المستثمرين على الشراء

◆ وصول سعر البرميل الكويتي إلى 48.2 دولاراً.. وهو أدنى مستوى له في عام 2017

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت أنهت تداولات الأسبوع المنقضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري بنهاية الأسبوع من تحقيق بعض المكاسب على وقع عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على عدد من الأسهم الصغيرة، وذلك بعد ثلاثة أسابيع متتالية من التراجع، معوضا بذلك جزء من خسائره السابقة، في حين لم يستطع المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحويل مسارهما نحو الصعود، وأغلقا مع نهاية الأسبوع في المنطقة الحمراء للأسبوع الرابع على التوالي، متأثران باستمرار الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح المتركزة على الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة بعد الارتفاعات الواضحة التي شهدتها تلك الأسهم منذ بداية العام الجاري.

هذا وقد شهدت البورصة هذا الأداء في ظل استمرار غياب المحفزات الإيجابية التي من شأنها أن تسهم في تحفيز المستثمرين على الشراء، خاصة مع تراجع أسعار النفط ووصول سعر البرميل الكويتي إلى 48.2 دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى لها في عام 2017 خلال الأسبوع الماضي؛ كما شهدت البورصة هذا الأداء وسط استمرار ترقب المتداولين لافصاحات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية السنوية لعام 2016، لاسيما وأن أكثر من 40 بالمئة من هذه الشركات لم تقم حتى الآن بالإفصاح عن هذه البيانات على الرغم من قرب انقضاء المهلة القانونية المحددة للشركات للإفصاح عن نتائجها المالية، والتي ستنتهي في 31 مارس الجاري. ومع نهاية الأسبوع الماضي، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها السنوية إلى 102 شركة، أي ما نسبته 57.30 بالمئة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 178 شركة، حيث حققت الشركات المعلنة ما يقرب من 1.68 مليار دينار كويتي أرباحا صافية وبارتفاع نسبته 8.09 بالمئة عن نتائج هذه الشركات في العام 2015 والتي بلغت 1.55 مليار د.ك. تقريبا. هذا وبلغ عدد الشركات التي سجلت نموا في ربحية أسهمها 57 شركة، في حين سجلت 43 شركة تراجعا في ربحية أسهمها، فيما تكبدت 16 شركة لخسائر.

رفع سعر الفائدة

على الصعيد الاقتصادي، قرر مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الأسبوع الماضي رفع سعر الفائدة البنكية بمقدار ربع نقطة مئوية من 0.75 بالمئة إلى 1 بالمئة، كما تبع ذلك قرار البنك المركزي الكويتي برفع مماثل لسعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية للمرة الثانية على التوالي خلال ثلاثة أشهر، ليصبح 2.75 بالمئة بدلا من 2.5 بالمئة، وذلك اعتبارا من يوم الخميس الماضي، وقال محافظ بنك الكويت المركزي أن «هذا القرار جاء في ضوء المتابعة المستمرة من قبل البنك المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية المحلية وتطورات أسعار الفائدة على الدينار الكويتي في السوق المحلي، آخذا بعين الاعتبار حركة التغير في أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية».

وتجدر الإشارة إلى أن ردة فعل البنك المركزي الكويتي بشأن رفع سعر الفائدة للمرة الثانية في غضون ثلاثة أشهر بعد لحظات معدودة من رفع نظيره الأمريكي لسعر الفائدة يثير الكثير من الاستغراب وعلامات الاستفهام، فعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي قابلها البنك المركزي الكويتي بعد قراره السابق برفع أسعار الفائدة في شهر ديسمبر الماضي، إلا أنه عاود ذلك الأمر مجددا وسط إصرار غير مبرر على تتبع البنك المركزي الأمريكي في هذا الشأن دون الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الكثيرة بين الاقتصادين الأمريكي والكويتي! فلا يوجد وجه مقارنة أو تشابه بين الاقتصادين يستدعي ذلك، إذ يتمتع الاقتصاد الأمريكي بمؤشرات عالية تجعل من رفع أسعار الفائدة فيه أمرا مبررا، فضلا عن أن أسعار الفائدة الأمريكية تعتبر متدنية جدا اذا ماقورنت بالفائده على الدينار الكويتي.

في المقابل فإن الاقتصاد الكويتي يشهد منذ عدة سنوات على الصعيد الداخلي تراجعا واضحا في الكثير من الأصعدة، وهو ما يجعل من قرار البنك المركزي برفع أسعار الفائدة أمر غير مبرر قد تكون تبعاته السلبية أكثر من الإيجابية، فرفع أسعار الفائدة للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر قد يؤدي إلى المزيد من الإحباط في السوق المحلي، كما أنه سيزيد من تكلفة الاقتراض وخاصة على القطاع الخاص، وهو ما سينعكس سلبا على مستويات الائتمان في السوق المحلي، لذلك فعلى البنك المركزي البحث أولا في سبل معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي، وذلك قبل أن يتبع نظيره الأمريكي في رفع أسعار الفائدة.

أداء البورصة

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشراته الثلاثة في ظل اختلاف توجهات المتعاملين في البورصة، حيث شهد السوق إقبال شرائي واضح على الأسهم الصغيرة ومضاربات سريعة تركزت على الأسهم ذات القيم السعرية الرخيصة، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء المؤشر السعري الذي أنهى تداولات الأسبوع محققا مكاسب جيدة؛ في المقابل، دفعت الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم القيادية المؤشرين الوزني وكويت 15 لإنهاء تعاملات الأسبوع في المنطقة الحمراء. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل استمرار ترقب المتداولون لنتائج الشركات المدرجة عن بياناتها المالية السنوية، خاصة وأن هذه النتائج سوف تحدد بشكل كبير الأهداف الاستثمارية في المرحلة المقبلة للعديد من المستثمرين في السوق. وقد شهدت البورصة هذا الأداء في ظل ارتفاع مؤشرات التداول خلال الأسبوع، حيث نما إجمالي قيمة التداول للأسبوع المنقضي من 134.20 مليون د.ك. ليصل إلى 166.96 مليون د.ك.، فيما زاد عدد الأسهم المتداولة ليصل إلى 1.95 مليار سهم، مرتفعا من 1.39 مليار سهم في الأسبوع قبل السابق.

ومع نهاية الأسبوع الماضي، وصل إجمالي القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي إلى 28.10 مليار دينار كويتي، أي بنمو طفيف نسبته 0.21 بالمئة بالمقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل الماضي، حيث بلغت القيمة الرأسمالية حينها 28.04 مليار دينار كويتي. وعلى الصعيد السنوي، فقد زادت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية منذ بداية العام الجاري لتصل إلى 10.58 بالمئة، مقارنة بمستواها في نهاية عام 2016 حيث كانت 25.41 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: ساهم انسحاب شركة الخليج لصناعة الزجاج خلال الأسبوع المنقضي في انخفاض القيمة الرأسمالية للبورصة بحوالي 16.64 مليون دينار كويتي وهو إجمالي القيمة السوقية للشركة سالفة الذكر).

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد استهلت بورصة الكويت تداولات أولى جلسات الأسبوع المنقضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث سجل المؤشر السعري نموا جيدا بدعم من عمليات المضاربة النشطة التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة، في حين تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 على إثر الضغوط البيعية التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، وخاصة في قطاع البنوك. أما الجلسة التالية، فقد أنهتها مؤشرات السوق الثلاثة مسجلة خسائر متباينة نتيجة عمليات جني الأرباح التي طالت الكثير من الأسهم الصغيرة بعد الارتفاعات التي حققتها تلك الأسهم في الجلسة السابقة، إضافة إلى استمرار عمليات البيع التي تشهدها بعض الأسهم القيادية، لاسيما في قطاعي النفط والغاز والبنوك.

عمليات البيع

هذا وشهدت جلسة منتصف الأسبوع عودة مؤشرات السوق إلى التباين مجددا، حيث تمكن المؤشرين السعري والوزني من إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء بدعم من عودة الزخم الشرائي والمضاربات السريعة على الأسهم الصغيرة، في حين سبح مؤشر كويت 15 عكس التيار وأنهى تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء متأثرا باستمرار عمليات البيع على بعض الأسهم القيادية والتشغيلية الثقيلة. وجاء ذلك في ظل نمو واضح لنشاط التداول خلال الجلسة، خاصة على صعيد قيمة التداول التي زادت بنسبة بلغت 135 بالمئة مقارنة مع الجلسة السابقة، حيث تخطت حاجز الـ50 مليون دينار كويتي للمرة الأولى منذ شهر تقريبا. أما في جلستي الأربعاء والخميس، فقد تمكنت البورصة من تحقيق مكاسب جيدة خلال الجلستين بدعم من استمرار القوى الشرائية وعمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى عمليات التجميع التي استهدفت بعض الأسهم القيادية، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على مؤشرات السوق الثلاثة، خاصة المؤشر السعري الذي عزز من مكاسبه الأسبوعية، فيما استطاع المؤشرين الوزني وكويت 15 من تعويض جزء من خسائرهما التي سجلاها منذ بداية الأسبوع.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,810.71 نقطة، مسجلا نموا نسبته 1.48 بالمئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 0.11 بالمئة بعد أن أغلق عند مستوى 422.27 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 957.12 نقطة، بخسارة نسبتها 0.99 بالمئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 18.49 بالمئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11.10 بالمئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 8.15 بالمئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعا لمؤشراتها في الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية نموا بنهاية الأسبوع، وتصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث انخفض مؤشره بنسبة 6.28 بالمئة منهيا تداولات الأسبوع عند 1,397.62 نقطة، تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي أقفل مؤشره عند 928.14 نقطة مسجلا خسارة بنسبة 2.69 بالمئة، وحل ثالثا قطاع السلع الاستهلاكية الذي انخفض مؤشره بنسبة بلغت 1.34 بالمئة مقفلا عند 1,180.99 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع النفط والغاز والذي أغلق مؤشره عند 988.50 نقطة بانخفاض نسبته 0.17 بالمئة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع الخدمات المالية القطاعات التي سجلت نموا، وذلك بعد أن أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع على ارتفاع نسبته 4.45 بالمئة، مغلقا عند مستوى 779.66 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع العقار، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,097.15 نقطة، بارتفاع نسبته 2.70 بالمئة، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع التكنولوجيا، حيث أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 830.09 نقطة، مسجلا نموا نسبته 1.27 بالمئة. فيما كان قطاع الصناعية الأقل نموا خلال الأسبوع، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 1,502.10 نقطة بارتفاع نسبته 0.96 بالمئة مقارنة مع إغلاق الأسبوع قبل السابق.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 673.49 مليون سهم تقريبا شكلت 34.46 بالمئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 653.31 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 33.42 بالمئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.69 بالمئة بعد أن وصل إلى 267.55 مليون سهم تقريبا.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.63 بالمئة بقيمة إجمالية بلغت 44.46 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.60 بالمئة وبقيمة إجمالية بلغت 34.40 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 33.59 مليون د.ك. شكلت حوالي 20.12 بالمئة من إجمالي تداولات السوق.

بإجمالي استثمارات 112.3 مليار دولار

السعودية تتقدم بين كبار المستثمرين في السندات الأميركية

أزاحت السعودية بلجيكا، لتصبح في الترتيب الـ12 بين أكبر المستثمرين في سندات و أذون الخزانة الأميركية ، بإجمالي استثمارات 112.3 مليار دولار، وذلك بعد أن اشترت سندات وأذون خزانة بقيمة 9.5 مليار دولار خلال شهر يناير الماضي.

ووفقا لتحليل وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، استند إلى بيانات وزارة الخزانة الأميركية الصادرة أمس، اشترت السعودية أذونات وسندات خزانة أميركية بقيمة 9.5 مليار دولار خلال شهر يناير الماضي، لترفع رصيدها إلى 112.3 مليار دولار، مقابل 102.8 مليار دولار بنهاية ديسمبر قبله، بنسبة زيادة 9.2 بالمئة.

وتُعد مشتريات السعودية في يناير الماضي، هي أكبر عملية شراء خلال عام ونصف، وهي الفترة المتاحة ضمن بيانات الوزارة الأميركية، فيما قد تكون أكبر عملية شراء لفترة أطول، لكن لا تظهرها البيانات.

ورفعت السعودية رصيدها من سندات وأذون الخزانة الأميركية للشهر الرابع على التوالي، بإجمالي 22.9 مليار دولار خلال 4 أشهر «من أكتوبر 2016 حتى يناير 2017»، ما أدى إلى تقدمها مركزين بين كبار المستثمرين في السندات الأميركية ، حيث أزاحت إندونيسيا من الترتيب الـ 13 في نوفمبر الماضي، ثم بلجيكا من المركز الـ12 في يناير الماضي.

وكان رصيد السعودية 89.4 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2016، ثم ارتفع إلى 96.7 مليار دولار بنهاية أكتوبر، ثم ارتفع إلى 100.1 مليار دولار بنهاية نوفمبر، وأخيرا ارتفع إلى 102.8 مليار دولار بنهاية ديسمبر، وأخيرا إلى 112.3 بنهاية يناير 2017.

والاستثمارات السعودية في سندات الخزانة فقط، ولا تشمل استثمارات المملكة الأخرى في أوراق مالية وأصول ونقد بالدولار في الولايات المتحدة.

وتصدرت اليابان ترتيب كبار المستثمرين في سندات وأذون الخزانة الأميركية بنهاية يناير 2017، بنحو 1102.5 مليار دولار، ثم الصين بنحو 1051.1 مليار دولار.

وتأتي أيرلندا ثالثا برصيد 293.7 مليار دولار، ثم البرازيل بـ 257.7 مليار دولار، تليها جزر الكايمان بنحو 257.2 مليار دولار.

وجاءت سويسرا سادسا برصيد 226.4 مليار دولار، ثم لوكسمبورغ بقيمة 218.9 مليار دولار، فالمملكة المتحدة بنحو 214 مليار دولار.

وفي المرتبة التاسعة، تأتي هونغ كونغ بنحو 189.4 مليار دولار، ثم تايوان بنحو 183.6 مليار دولار، ثم الهند بـ 113.7 مليار دولار.

وفي مايو الماضي، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية للمرة الأولى حجم حيازة السعودية من سندات الخزانة الأميركية، بعد أن أبقت عليها سرا لأكثر من أربعة عقود، وأفرجت عنها استجابة لقانون حرية المعلومات الأميركي.

السعودية ترفع رصيدها من سندات وأذون الخزانة الأميركية

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 40 سنتا ليبلغ 48.40 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 40 سنتا في تداولات امس الأول الجمعة ليبلغ 48ر40 دولار أمريكي مقابل 48ر80 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية استقرت أسعار النفط الى حد كبير امس لتنهي الأسبوع وسط حالة من الترقب لتأثير اتفاقية خفض الانتاج لدى كبار المنتجين والتي تشارك فيها دول من (اوبك) ودول من خارجها ومدى زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي وارتفاع المخزونات.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت سنتين ليصل عند التسوية الى مستوى 76ر51 دولار كما ارتفع سعر برميل الخام الأمريكي الخفيف ثلاثة سنتات ليصل الى مستوى 78ر48 دولار.

السعودية والصين تتفقان على تعزيز التعاون النفطي

قالت الصين والسعودية في بيان مشترك صدر أمس السبت في ختام زيارة العاهل السعودي الملك سلمان لبكين إنهما ستعززان تعاونهما في القطاع النفطي بما في ذلك الصادرات السعودية للصين.

وتتطلع السعودية، أكبر مصدِّر للنفط في العالم، لتعزيز العلاقات مع الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وسعت السعودية، بعد أن فقدت حصة في السوق أمام روسيا العام الماضي، إلى زيادة مبيعات النفط للصين، ثاني أكبر سوق نفطية في العالم، وذلك من خلال العمل مع أكبر ثلاث شركات نفط بالصين.

وقال البلدان في بيان أصدرته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) «يرغب البلدان في زيادة مستوى التعاون بينهما في مجال النفط بما في ذلك تزويد السوق الصينية المتنامية باطراد بالنفط السعودي.»

وأضاف البيان «يؤكد الجانبان على أهمية استقرار أسواق النفط العالمية بالنسبة للاقتصاد العالمي... والصين تقدر كون السعودية مورد نفطي مأمونا ويعول عليه في السوق العالمية والدور الذي تلعبه في ضمان استقرار سوق النفط العالمية.»

وشهد الملك سلمان توقيع صفقات تصل قيمتها إلى 65 مليار دولار خلال اليوم الأول لزيارته لبكين.

شبح الإفلاس يطارد «توشيبا».. والحكومة ترفض دعمها

شركة توشيبا

قال كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني، يوشيهيدي سوجا، إن الحكومة اليابانية لا تدرس خطوات لدعم شركة «توشيبا» المتعثرة.

وأحجمت توشيبا هذا الأسبوع عن إعلان نتائجها المالية المدققة للربع الثالث مرة ثانية، معلنة أنها ستدرس بيع حصة أغلبية في وحدة وستنجهاوس للطاقة النووية التي تواجه صعوبات مالية.

وكانت مصادر قد أشارت في وقت سابق إلى أن صندوقا تدعمه الحكومة قد يستثمر كمساهم أقلية في أنشطة رقائق الذاكرة التابعة لتوشيبا والتي تدرس الشركة بيعها لجمع سيولة. ونقلت وكالة كيودو اليابانية للأنباء عن وزير الصناعة الياباني هيروشيجي سيكو قوله للصحافيين اليابانيين، أمس الخميس، إنه اتفق مع وزيري الطاقة والتجارة الأميركيين على تبادل المعلومات بخصوص التطورات التي تتعلق بشركة توشيبا ووحدتها وستنجهاوس الأميركية للطاقة النووية.

وجاءت تصريحات سيكو بعد محادثات في واشنطن مع وزير الطاقة الأميركي ريك بيري، ووزير التجارة الأميركي ويلبور روس.